

على الخلف

عون وقع مرسوم التمويك واتصالات لتلقيح سريع للجيش

الحريرى يؤمّن مليون لقاح من الصين

مروان
بو حيدر

فيما كانت حكومة تصريف الأعمال تتخطّ نتجة ألف سبب وسبب، والبلاد تُضخّ بسجّال سياسي عقيم، تصرف سعد الحريري بدرجة عالية من المسؤولية الوطنية، ويأبر إلى اجراء اتصالات، داخل لبنان وخارجه، ليصل في زيارته الحالية لدولة الإمارات العربية المتحدة، إلى نيل موافقة اولية تسحّ للبنان

بالحصول على نحو مليون جرعة من اللقاح الصيني، خلال اسابيع، مجاناً، وفي سياق البرنامج الوطني للقاح. سيسجل للحريري انه لم يقف مكتوف الايدي، وهو كان قد كلف مساعده الدكتور غطّاس خوري بمهمة في هذا الاطار. ويفترض ان تكون الاتصالات السياسية قد اتصرت نفاهاً على

الليات التي تمنع استخدام هذه المبادرة في اي سياق سياسي داخلي، خصوصاً ان الحريري ابلغ من يمهه الامر انه يريد انجاز الامر عن طريق مؤسسات الدولة ووفق برامجها. وفي السياق نفسه، عقدت امس اجتماعات مع السفير الصيني في لبنان للاطلاع على شروط الحصول على كميات كبيرة من

اللقاح الصيني الى جانب اللقاحات الاخرى، ووضح الصينيون ان هناك اليات عمل معتمدة من قبل الحكومة الصينية لكيفية حصول الدول من اللقاح، وان الاولوية هي للحكومات التي تعاونت مع الصين في مرحلة التجارب. وفيما نفّث مصادر معينة ما اشيع عن احتمال ان تقدم بكين هبة

من اللقاحات الى الجيش لجميع العسكريين، اوضحت ان وزيرة الدفاع زينّة عكر ستعيد الاتصالات مع نظرائها في دول عربية وغربية للمساعدة على توفير كمية من اللقاحات اللبنانيين، مع العمل على فرضية تسمح بحصول العسكريين على هبة خاصة. وفي هذا السياق، قال مصدر معني في وزارة الصحة

انه في حال تم توفير لقاحات للعسكريين والعاملين في الاجهزة الامنية فان عشرين في المئة من الفئة المستهدفة تكون قد حصلت على اللقاح، ما يسهل مهمة توزيع بقية اللقاحات على المدنيين. ومع فتح الطريق امام استيراد اللقاحات بعد إقرار المجلس النيابي امس قانون «تنظيم الاستخدام



**الخشية من ردة فعل
عكسية على الإقفاك
لأن قليلين قادرين
على «ضبط» انفسهم**



للمنتجات الطبية لمكافحة جائحة كورونا، وقع رئيس الجمهورية ميشال عون امس مرسوم نقل اعتماد من احتياطي الموازنة العامة إلى موازنة وزارة الصحة بقيمة 26.4 مليار ليرة، هي الدفعة الثانية من العقد الموقع في تشرين الاول الماضي، مع منصة «Covax» التابعة لمنظمة الصحة العالمية، بهدف حجز مليونين و730 الف جرعة من اللقاحات لتضاف الى ما هو متوقع من شركة «فايزر» التي وافق البنك الدولي على تمويل ثمنها وعددها مليون ونصف مليون جرعة. جدير بالذكر ان هذا المرسوم وقع في وقت قياسي بسبب حالة الطوارئ الصحية، وقد حرص عون على التأكد من تأميم اموال «فايزر». وهذا المرسوم معطل عن مرسوم سابق، إذ إن الاعتماد كان مخصصاً لشراء لقاح

«فايزر» قبل ان يوافق البنك الدولي على دفع المبلغ من خلال قرض يؤمّنه البنك بعد ان تأكدت مطابقة «فايزر» لمعايير منظمة الصحة العالمية.

وينتظر لبنان الحصول قبل السابع من شباط المقبل على نحو 250 الف جرعة من اللقاح الاميركي ستخصص للعاملين في الجسم الطبي وخدماته وكبار السن (ما فوق الـ65 عاماً) والمصابين بالامراض المزمنة، على ان تصل تباعاً نحو مليون جرعة اضافية توزع وفق برنامج يطل بدياة العاملين في وظائف عامة وخاصة توجب الاختلاط، على ان يترافق ذلك مع انطلاق العمل التجاري حيث تسعى شركات ادوية الى توقيع عقود للحصول على كميات من اللقاحات لبيعها للراغبين.

وإلى الدكتور عبد الرحمن البرزري، المسؤول عن هذا الملف، «الأخبار» ان هناك جهودية للتعامل مع اي لقاح يصل لناحية طريقة اصاله الى الفئة المستهدفة حسب البرنامج الوطني، وكذلك البية التخزين والتطعيم، وان عمليات الاحصاء الخاصة بالمستفيدين جارية وستكون جاهزة خلال وقت قصير. وأكد ان لا عقبات امام الحصول على اي لقاح يستوفي الشروط المتعارف عليها علمياً، وان الحديث عن صعوبات خاصة في لبنان يعكس جهلاً بالقوانين المعمول بها في لبنان، وهي غير تلك المتاحة في دول يمكن السلطات العليا فيها اتخاذ قرارات مستقلة ونافذة، وقال ان لبنان طلب من جهات عالمية الحصول على بيانات خاصة باللقاحات والتجارب وهو مستعد لقرار الصالح منها والعمل به فوراً، خصوصاً ان لبنان يحتاج الى خطة مركزية مكثفة لمنح اللقاح الى نحو 70 في المئة من الفئات المستهدفة بالمناعة ليصار الى محاصرة الوباء. (الأخبار)

175 ضحية في خمسة أيام... وايجابية الفحوصات 28%

السلالة الجديدة ترفع
عدد الإصابات... والوفيات

تلك السلالة «هو سرعة الانتقال... وليس هناك اي إشارة إضافية إلى خطورة زائدة».

الى ذلك، أقر المجلس النيابي امس قانون «تنظيم الاستخدام للمنتجات الطبية لمكافحة جائحة كورونا»، لكن اللقاحات ليست على الباب، إذ تحتاج شركة «فايزر» الى أكثر من 20 يوماً لكي تصل الدفعة الأولى من اللقاحات، وفي هذا الاطار، شدّد رئيس المجلس النيابي، نبيه بري، على ضرورة ان يتبع القانون المجال امام جميع الشركات الطبية والقطاع الخاص لاستيراد اللقاحات. وهو ما اكده رئيس لجنة الصحة النيابية، عاصم عراجي، أيضاً، مشيراً إلى أن «هذا القانون وضع لكل الشركات وليس لشركة فايزر فقط». وأكد ان لبنان تلقى وعداً من شركة «استرازينيكا» بالبدء بتسليم اللقاح الذي انتجته في لبنان أن فيروس كورونا لم يعد كما كان في السابق، إذ إن الفحوص الأخيرة التي أجريت بناءً على طلب وزارة الصحة بيّنت تغيراً في بعض النتائج، ما يدل على سلالة جديدة لم نبرهن بعد ما هي. لذلك، اتخذ القرار بفحص السلالة في الخارج». أما السلالة البريطانية، فلا يستبعد مخاطر وجودها في كل دول العالم، وفي لبنان أيضاً، خصوصاً أنها بدأت في أيلول الماضي واكتشفت في كانون الأول الماضي. «وبالتالي، فإن أي سلالة أو أي فيروس يظهر في أي بلد يمكن ان ينتقل في غضون دقائق إلى بلد آخر. اليوم كل مسافر ينقل الفيروس، وليس عربياً ان يكون قد وصل إلى لبنان عبر المطار»، لافتاً الى ان ما يميّز

مروان
بو حيدر

رأجا حمية

كل المؤشرات التي تحيط بتطور فيروس «كورونا» تنذر بالأسوأ: الأعداد المتزايدة للإصابات يومياً وارتفاع نسبة إيجابية الفحوص وظلها نسبة حدوث الفيروس محلياً، وليس انتهاءً بظهور سلالة جديدة من الفيروس وارتفاع «مؤشر الإماتة». وهذا الأخير سجل امس 44 ضحية، ليرتفع عدد الوفيات، قبل ان يكتمل الأسبوع، إلى 175، وهو يفوق ما كان عداد الوفيات سجله خلال الأسبوعين الماضيين، وخلال الأشهر الستة الأولى من بداية الفيروس. الوصول إلى هذا الرقم، مترافقاً مع سيناريو انهيار النظام الصحي الذي استنفذ قدراته الاستيعابية، بضع الجراد كلها في «العناية الفائقة»، ففي ظل ازدياد الحالات بشكل عام (6154 إصابة) وتلك التي تستدعي الاستشفاء (1865 حالة) والجرحة التي تحتاج إلى غرف عناية مركزة (681 حالة)، والنقص في المستلزمات والمعدات الطبية، بات من الصعب السيطرة على الوضع. ولعل الأسوأ من هذا كله ان عدد الإصابات الذي سجل امس هو من أصل نحو 22 الف فحص، ما يعني ان نسبة ايجابية الفحوصات بلغ نحو 28 في المئة، وهو رقم مهول بكل المقاييس.

ويزيد الأمور سوءاً ظهور سلالات جديدة من الفيروس، آخرها تلك التي ظهرت في البرازيل وجرى تشخيصها في لبنان، إلى الآن، لم تصل تلك السلالة إلى لبنان،

**فوضى وصفات
طبية لـ«معالجة»
الفيروس**



إفراء

كثيراً بسبب الأوضاع الصعبة، وحتى العمل الخيري «تراجع مع تازم الوضع».

لكل تلك الأسباب، يحار الناس في امهم، بين الالتزام بقرار الإقفاك للحد من الإصابات وبين معيشتهم، ولذلك، اختار البعض في المناطق الفقيرة ممارسة التحايل للاستمرار في أعمالهم اليومية كي لا تنقطع لقمة عيشهم. هكذا، مثلاً، بلجا أصحاب معظم المحال التجارية إلى وضع مواد غذائية لبقاء محالهم مفتوحة، و«هيك يبسكتوا عنا

الدرك»، يقول صاحب محل للسجاد، محل آخر لبيع الأدوات المنزلية والبلاستيكية كوس محله بعد أول إقفاك المواد الغذائية لتلقي أبوابه مفتوحة، حتى في ظل الإقفاك الشامل. لا يستطيع هؤلاء ان يبقوا مكتوفي الأيدي، ف«الفق لا يرحم»، يقول أحد المياومين، ولذلك، «سنفعل كل ما في وسعنا كي لا تنقطع لقمتنا».

فقراء الأحياء المهمشة: التحايل على الإقفاك للبقاء

رحيل دندش

ارخت أيام الإقفاك بثقلها على الاف العائلات التي تعتمد في معيشتها على ما تجنيه في يومها. أول من أمس، دخلت البلاد عزلة كاملة، ولم يعد هؤلاء قادرين على الالتحاق بعملهم اليومي، سدت «منافذ» هذه معيشتهم وبناتوا غاطلين من العمل...

وربما مع الوقت عن الأكل والشرب. عمال بناء، حلاقون، خياطون، وغيرهم كثيرون ممن وجدوا أنفسهم في تلك اللحظة الحرجة التي تعيشها البلاد بلا حول ولا قوة. بعضهم استدرك الواقع مسبقاً، فخبا بعض «القروش البيضاء» لهذه الأيام السوداء، فيما الآخرون، وهم كثر، لم تكن أحوالهم المعيشية تسمح لهم بهذا التدبير. هم اليوم الأشد غربة... لؤي «الكهريجي» والمياوم، واحد منهم. في الأونة الأخيرة، وقبل ان يتخذ قرار الإقفاك، أقل محل في



**الخشية من ردة فعل
عكسية على الإقفاك
لأن قليلين قادرين
على «ضبط» انفسهم**



كحليب الأطفال والحفاضات، كما يشكو إدريس، عامل التوزيع ويصلح الأدوات الكهربائية. لكن لم يحسب لؤي ان يصل إلى الوقت الذي ينتهي فيه هذا العمل أيضاً، فمع الإقفاك لم يعد باستطاعة الرجل أن يخرج من البيت، ولكن، هل سأل أحد من المعنيين كيف سيتدبر هذا المياوم معيشتة؟ بدل إيجار بيته؟

حالة لؤي هي نفسها حال الخياط علي في حي ماضي، الرجل الذي أقلل محله هو الآخر لسببين، اولهما ان «الاجر خفت» ولم يعد باستطاعته دفع إيجار المحل، وثانيهما بسبب الإقفاك. اليوم، يبدأ علي عطلة القسرية، مع ذلك، يحاول ان يبقى متفائلاً، لأن «الصحة أهم شي ورح أشرح الوضع لصاحب المحل وهو متعاون». يامل الناس في مثل هذه الأحوال شيئاً من التضامن الاجتماعي، لكن ثمة مصاريف ضرورية لا تحتمل الصبر والتأجيل

القصص كثيرة، لكن هناك من يحاول التحايل على القرارات التي تأتي من فوق ولا تحالي باوجاع الناس وحاجاتهم. هكذا، قرر سائق أحد الفانات عند موقف حي السلم ان ينقل موظفين يعملون في المستشفيات كي لا يخسر عمله الوحيد. من دون ذلك التحايل، يقول الرجل ياته «ما مناكل». سائق آخر يقول إنه سيلتزم بقرار الإقفاك وسيبقى في المنزل. عن سبب هذا الالتزام، يجيب بانه رفع «أجرة الفان في الأيام الثلاثة الماضية من 1500 ليرة إلى 2000 ليرة حتى نستطيع ان نتخذ هذا الخيار».

«القرار من فوق غالباً مرتجلة وغير مدروسة كفاية». هذا ما يقوله رئيس خلية الطوارئ للحد من انتشار كورونا في الضاحية زهير جلول. وهو إذ يحمل جزءاً من المسؤولية للناس الذين لم يلتزموا بإجراءات الحماية، إلا ان القرارات التي تتخذها